



Copyright © King Saud University

١٨٢
م

القول الذي هو فيما يعني فيه بقول الإمام زفر

تأليف أبيه بيري، إبراهيم بن هاشم

١٠٩٩ هـ

كتب من القراء الثاني عشر الاجمالي

تقدير

١٦٨٤

٤٦

ورقاً

٢٩٩
م

نسخة منه بخطه بحمد (١-٢) مطبوع

معارف

الاعلام ١: ٢٩٩ هـ هدية العارفين ١: ٣٤

المذاهب الخمسة المذاهب الإسلامية

ن - تاريخ المسح

٩ - المؤلف

٨٢
م

التجريد في اعراب كلمة التوحيد ، تأليف الملا علي
القاري ، علي بن محمد سلطان - ١٤٠١ هـ . خط القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢٠ x ١٤ سم

٢٩ س

٣ ق

٢٩٩
م

نسخة جيدة ضمن مجموع (ق ٣ - هـ) بها أكل أرضة

خطها نسخ دقيق .

الأعلام ٥ : ١٦٦ ، دار الكتب المصرية ٢ : ٨٣

King Saud University
العربية

أ. المؤلف ب. تاريخ النسخ .

تدريسي
مكتبة
مكتبة
مكتبة

القول الزهر فيما يفتي فيه بقول
الامام زخر للعلامة الشيخ ابراهيم
مفتي مكة المشرفة

رحمه الله

تعالى

امين



ولبعضهم

ثبات توقف فيها الاما م وقد عدد ديننا متينا
اوان ختات وسور حمار وفضل الملائكة والمرسلينا
وكلب وخنثي وجلالته ودهر وطفل من المشركينا
كذا في الزهر الفايف في الدقايق والرقايع
لمولانا السيد عبدالله ميرغني



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله المان علي من شأ بالوابة والدرابه وهداه لاتباع السلف
 ولتلف في الهداية والنهابة والسلاة والسلام علي من بعث
 هاديا للعباد من القوايه وعلي اله واصحابه حماة الدين نهابة
 وبدايه وبهذه رسالة مستقلة علي ما تيسر جمع من
 المسائل التي اختارها المشايخ المتأخرون علي قول الامام زفر الهداية
 رحمه الله تعالى رابت بخط خاتمة المشايخ الجليلة العلامة عبي ووالده
 شمس الدين محمد بن الشيخ المعتد المتفق علي علمه وصلواته شها
 الدين احمد بن محمد بن احمد المحدث الشهير ببيري زاده الخفي تقدم
 الله للجميع برحمته ونفعنا ببركاتهم نقلا عن العلامة المحقق خاتمة
 المتأخرين مولانا احمد بن يوسف الشهير بالسبلي عالم مصر المحرو
 ان المسائل التي العمل عليها علي قول زفر اربع عشرة مسئلة ولم
 يذكر تفصيلها ورايت رسالة لم تقدم ان المسائل ثمان فعند
 ذلك اجبت ان اعلق ما رايته من المسائل الاولي
 المريض يقدم في الصلاة كالمستشهد الثاني راية صحن الدار
 غير مصطلة للخيار الثالث الوكيل بالخطومة لا يكون وكيل
 بالقين الرابع تفتق الساعي المال المفرد من لاذن له
 الخامس عدم ثبوت الخيار لصاحب الدين اذا اخذ ثوبا
 عن الجياد السادس اذا قامت المرأة الحجة بالنكاح وطالبته
 بالنفقة عيت قبلها القاضي السابع صحة وقف الدراهم
 علي الصبح الثامن عدم براءة الخفي تسليم المكفول في
 السوق هذه المسائل المشهورة السابقة فزدت التاسعة
 قال في الحاوال القدسي والمديرة اذ كانت بي رجلين فجات بولد
 فادماه احدها فهو ابنه استحسانا ويضمن لشريكه قيمة
 نصيبه منه مديرا ولم يضر المديرة ام ولده بل ببقا مديرة بينهما
 لكن اذ مات المدي عتق نصيبه منها من جميع المال والقياس

ان لا يثبت

ان لا يثبت النسب وهو قول زفر رحمه الله تعالى وبه نأخذ انتهى
 العاشرة اذا ايجدار في يد رجل انه اشتراها منه وادعي قبضنا
 او لم يدع واقام علي ذلك بينة وادعي صاحب اليد عليه مثل ذلك
 واقام عليه البينة ولا تاريخ معه ابطال القاضي البشتي وجعل الدار
 للذي في يده وقال بعد ان لم يخرج تشهد بينة الخارج علي القين قضي
 بها للخارج وان شهدت بالقين قضي باليسبي عينا وقضي بها
 للذي في يده وهو قول زفر وبه نأخذ الحادية عشر قال في
 البصر الاخر بين ولا يجوز للمسلم عليه ان ياخذ عوضا من المال ولا
 المسلم فيه شيئا من غير جنسه فان اعطاه من جنسه ازدي في
 الصفقة فزني المسلم اليه جاز وان اعطاه اجود من جنسه اجبر
 علي اخذه وعند زفر لا يجبر وهو المختار انتهى الثانية عشر
 وفي قاضي خان من الكراهية رجل وجد في بيته امرأة فوطئها
 وقال ظننت انها امراتي روي زفر عن ابي خنيفة انه قال ان
 كان نهارا وجد وبه اخذ الفقيه ابو الليث انتهى الثالثة
 عشر قال في شرح الاسبيجاي للجامع الصغير في الرجل يقول
 اذا تزوجت فلا نه فهي طالق فتزوجها وقع الطلاق كما عليها
 فان جات بولد تمام ستة اشهر من يوم تزوجها ثبت النسب
 منه لانها لما جات بولد تمام ستة اشهر من يوم تزوجها يكون
 ذلك لا قل من ستة اشهر من يوم طلقها وفي قول زفر لا يثبت في
 مسئلتنا هذه وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانه لم يكره
 النكاح وبين الطلاق مقدرا ما يمكن ان يقربها انتهى الرابعة
 عشر قال في باب الفوقه بين الزوجين من قاضي خان ولو
 اعتقها بعد ما اشتراها ثم طلقها قبل ان تقضي مدة تنقضي
 فيها العدة يقع الطلاق عليها في قول زفر واي يوسف
 ورجع ابو يوسف عن هذا وقال زفر وعليه الفتوي الخامسة
 عشر وفي الوكالة من الخلاصة ولو استتري جارية لها زوج

وهو قول

او في عدة من زيج من طلاق باين اوجعي يلزم المامور وهذا كله
 قياس وهو قول زفر وبه اخذ الحسن وعنه ابي يوسف ان كانت
 بالشهور يلزم المامور انتهى السابعة عشر قال في الفقه من
 المراجعة قال الفقيه ابو الليث وقول زفر اجود وبه نأخذ واختاره
 هذه احسن لان مبني المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكرها انها
 انقضت ايها المستتر لان الفن المذكور كان لها ناقص انتهى
 السابعة عشر قال في الفتاوي الظهيرية رجل امر غيرة
 بان يقتله فقتله بسيف فلا قصاص وقال في رجب القصاص
 ولا تلزمه الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو قول ابي
 يوسف وعنده وفي رواية فجب الدية انتهى الثامنة عشر
 قال في شرح الجامع الصغير للقرطاسي وفي الثاني اقيم علي الزاني
 بعض الحد فهرب ثم اخذ بعد التقادم انما الباقي قياسا وهو قول
 زفر في الاسبيجاني لا يتم انتهى هـ امارا ويناوان
 كان هناك زائدا تراه وتلقته او لحقه من راه
 لتكملة الفائدة والفتاح يفتح الخلد

لله اولاد اخر او ظاهرا
 وباطنا وصلي الله
 على سيدنا محمد
 وآله وسلم

انتهى نقلها من نسخة نقلت من نسخة المؤلف رحمه الله تعالى



المكتبة العمريية
 لصاحبها محمد محمد الحمدي
 واولاده - الرياض

التجريد في اعراب كلمة التوحيد وما يتعلق عنها من التمجيد
 للمنلا علي الغاري



المكتبة العمريية
 محمد محمد الحمدي
 واولاده - الرياض



الحج الذي اعترضناه فتبين ان يكون الا في هذا التركيب سبقه لقصد اثبات ما قبلها لا بعدهما ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها
غير تام بان لا يقدر قبل الا خبر محذوف واذ لم يقدر خبرا لا قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي نركن اليه التقى
وقد تقدم نفي صحة كون الاسم العظيم في هذا التركيب هو الخبر قلت كلامه هذا يقتضي ان الخلاف في كون الاستثناس من التقى
اثبات تام لا لا يدخل الاستثناء المفرغ فيه وظاهر كلام الذركشي وكثير من الاسراريين دخول ذلك الخلاف فيه ولهذا اوردوا على ان
بان الاستثناس من التقى ليس باثبات تام بل هو على ذلك ان لا يحصل التوحيد بكلمة الشهادة واجب بما ذكرناه من النظر قبل في بحث
ناظر الحديث وهذا عليه التحقيق ونهاية التدقيق وبالله سبحانه التوفيق ثم راب في شرح عقيدة الطحاوي ان اثبات التوحيد
الحكمة باعتبار التقى والاثبات الحقيقي المحصر فان الاثبات المخرج قد ينطبق اليه الاحتمال ولهذا والله اعلم لما قال تعالى والهم له وال
قال بعده لا اله الا هو فانه يحيط بما لا احصاؤه شيئا في ان الهنا واصف قلنا اله غير فقال تعالى لا اله الا هو وقد اعترض صاحب التحف
على النحويين في تقدير الخبر حيث قالوا ان تقديره لا اله في الوجود الا الله فقال يكون ذلك نقبا لوجوده معلوم ان نفي الماهية اقوى في
التوحيد الصريح من نفي الوجود فكان اجراء الكلام على ظاهره والاعراض عن هذا الاضمار واجاب ابو عبد الله محمد بن الفضل المروسي
في رى الزمان فقال هذا الكلام لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المسند اعلى قوله سيبويه وعند غيره اسم وعلى تقدير
ولا بد من خبر المسند اولا فاقاله من الاستثناء عن الاضمار فاسد وامر قوله اذ لم يصبر يكون نقبا لماهية فليس شيئا لان نفي
الماهية هو نفي الوجود اذ لا يتصور الماهية الا مع الوجود فلا فرق بين لماهية ولا وجود وهذا مذهب اهل السنة خلافا
للمعتزلة فانهم منبتون ماهية عارية من الوجود والا لله مرفوع بدلا من لا اله لا خبر لا ولا المسند وهذا كله بحسب اعراب النحويين
واما الكلام عليه بمقتضى المعنى فغنى لا اله الا الله لا مستغنى عن كل ما سواه ولا يقتصر اليه كل ما عداه الا الله تعالى وهذا يقتضي جامع
مانع في ملاحظة التوحيد ومطابقة التقريد في نظر المراد باليس عليه فربما مع افادة الصفات السلبية والنقوت اثبوتية واما
ان استثناء عن كل ما سواه بوجبه الوجود والقدم والبقاء والقيام بالذات والتميز عن الحوادث والنقايص ومقتضى ثبوت
السمع والبصر والكلام اذ لو لم يجب عليه كان محنا جالا للمحدث والحل او من يدفع عنه النقايص ويؤخذ منه اثباتا تترجم عن
اعراض في فعاله واحكامه والا لزم افتقاره سبحانه الى ما يحصل غرضه وهو جعل وعلا غنى عما سواه واما افتقار كل ما
اليه فيوجبه الحيوة والقدرة والارادة والعلم لانه لو انتفى شيء من هذه لما امكن ان يوجد شيء من الحوادث كيف وهو الذي
يقتصر اليه ما عداه لان لا يوجب له الوجودية اذ لو كان معناه في الالهية لما افتقر اليه شيء للذوم عجزها حينئذ كيف وهو الذي
يقتصر اليه كل ما سواه لان يؤخذ منه ايضا حدوث العالم بامر اذ لو كان شيء من قديم الكان ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذي
يجب ان يقتصر اليه ما سواه ويؤخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكائنات في اثرها والا لزم ان يستغنى ذلك الامر عن الله
كيف وهو الذي يقتصر اليه ما عداه ولا يتصور تاثير ما سواه فقد بان لك في الجملة تحقيق الكلمة مبني ومعنى فعلية بالحق
عليها ودام التوجه اليها اللهم احيينا عليها وامتننا عليها واحضرننا عليها ولا تخزننا
من البركات المكنونة لديها والحمد لله اولا واخرا والصلوة

والسلام على محمد باطنا وظاهرا

১১১

المكتبة المصرية

تصاحبا محمد بن أحمد الحميد العمري

الرياض

و اولاده = الرياض